كلية الحقوق

المسئولية السياسية والجنائية للوزراء

دراسة مقارنة

اعداد الباحث

عمر علي محمد عبد الباقي

رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق

تحت إشراف

أ.د / وهيب عياد سلامة
أستاذ القانون العام المتفرغ
بكلية الحقوق – جامعة أسيوط

أ.د / دويب حسين صابر
أستاذ القانون العام المساعد
بكلية الحقوق – جامعة أسيوط

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة

أ.د / محمد أنس قاسم جعفر	أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الأسبق	رئيسا
أ.د / وهيب عياد سلامة	أستاذ القانون العام المتفرغ بكلية الحقوق – جامعة أسيوط	مشرفا وعضوا
أ.د / ثروت عبد العال أحمد	أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق – جامعة أسيوط– العميد السابق لكلية الحقوق جامعة جنوب الوادى	عضوا
أ.د / دويب حسين صابر	أستاذ القانون العام المساعد بكلية الحقوق – جامعة أسيوط	مشرفاوعضوا

١٤٣٨هـ – ٢٠١٧ م

٤٦٥٨
٧/٣٨٨
عمر د

كلية الحقوق

المسئولية السياسية والجنائية للوزراء

دراسة مقارنة

اعداد الباحث

عمر علي محمد عبد الباقي

رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق

تحت إشراف

أ.د / وهيب عياد سلامة	**أ.د / دويب حسين صابر**
أستاذ القانون العام المتفرغ	**أستاذ القانون العام المساعد**
بكلية الحقوق – جامعة أسيوط	**بكلية الحقوق – جامعة أسيوط**

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة

أ.د / محمد أنس قاسم جعفر	أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الأسبق	رئيسا
أ.د / وهيب عياد سلامة	أستاذ القانون العام المتفرغ بكلية الحقوق – جامعة أسيوط	مشرفا وعضوا
أ.د / ثروت عبد العال أحمد	أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق – جامعة أسيوط– العميد السابق لكلية الحقوق جامعة جنوب الوادى	عضوا
أ.د / دويب حسين صابر	أستاذ القانون العام المساعد بكلية الحقوق – جامعة أسيوط	مشرفاوعضوا

١٤٣٨هـ – ٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (٣٩)

وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى (٤٠)

ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى (٤١)

صدق الله العظيم

(النجم ، الآيات : ٣٩-٤١)

T08-00907

شكر وتقدير

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقة وامتنانه .واشهد ان لا اله الا الله وحدة لا شريك له تعظيما لشانه . واشهد ان محمداً عبده ورسوله الداعي الى رضوانة .

"يطيب لي أن أتقدم بالشكر وعظيم التقدير إلى الاستاذ الدكتور وهيب عياد سلامة استاذ القانون العام المتفرغ بكلية الحقوق جامعة اسيوط على تفضل سيادته بقبول الاشراف على هذه الرسالة، فقد أعطاني من وقتة وعلمة الكثير الذي أفادني فى هذا البحث ، ،فأدعو الله عز وجل ان يمتعه بالصحة والعافية .

كما يسعدني ان اتقدم بالشكر الى فخامة الاستاذ الدكتور محمد انس قاسم جعفر استاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة بنى سويف ومحافظ بنى سويف الاسبق على كرم سيادته ، في تفضله بقبول الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة ، رغم كثرة مشاغلة ، فادعوا الله ان يجزيه خير الجزاء على ما بذله ويبذله في خدمة العلم وطلابه وان يمتعه بالصحة والعافية .

والشكر كل الشكر موصول للأستاذ الدكتور ثروت عبد العال احمد استاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة اسيوط والعميد السابق لكلية الحقوق جامعة جنوب الوادي على شرف مشاركته في مناقشة هذه الرسالة والتي ولاشك انها تثرى هذه الرسالة .

وبكل تقدير واحترام وعرفانا بالجميل اتقدم بأسمى آيات الشكر الى الاستاذ الدكتور دويب حسين صابر استاذ القانون العام المساعد بكلية الحقوق جامعة اسيوط على تفضل سيادته بالاشتراك فى الاشراف على هذه الرسالة ، والذي كان دائما معلما وناصحا امينا لي.

إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

سورة هود الآية (٨٨)

المقدمة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ..

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الخَلْقِ أَجْمَعِينَ وَخَاتَمِ الأَنْبِياءِ وَالمُرْسَلِينَ

موضوع البحث

تُعتبر المسئولية السياسية للوزراء من مميزات النظام البرلماني[١] وإحدى أركانه، الذي يتولى فيه الوزراء، رسم وتشكيل ملامح السياسة العامة للدولة [٢] وتنفيذ القانون بوصفهم رجال الإدارة العامة .

والمسئولية السياسية للوزراء لا يُتصور قيامها إلا في النظام البرلماني (٣) لأن الوزارة تقوم بعبء مباشرة السلطة التنفيذية [٤] حيث توجد السلطة توجد المسئولية، وذلك نتيجة لعدم مباشرة رئيس الدولة أية سلطات فعلية في هذا النظام ، فهو غير مسئول سياسياً. ويعمل الوزراء في النظام البرلماني بشكل تضامني وفردي ، ويتحمّلون نتيجة أعمالهم فى صورة فردية وتضامنية، وهو الوضع الذي ينطبق على بريطانيا مهد النظام البرلماني .

---

(١) الدكتور ثروت بدوى: النظم السياسية، الجزء الاول النظرية العامة للنظم السياسية، دار النهضة العربية ١٩٧٠ ص ٣٣٣.

(2) Chantebout(B): Droit constitutional 25 edition mise à jour août 2008,P 509.

(٣) يّسال الوزراء في النظام الرئاسي بصورة فردية امام رئيس الجمهورية واقرب الامثلة على هذا النظام الولايات المتحدة الامريكية ،فالوزراء في هذا النظام لا يكّونون هيئة او مجلسا لة ارادة جماعية او سلطة اصدار القرارات باسمه او اختصاصات معينة فيما يتعلق بتوجيه سياسة الحكومة .فلا وجود لمجلس الوزراء ولا رئيس مجلس الوزراء ولا الثقة البرلمانية ولا مبدا التضامن الوزاري عن سياسة الحكومة ولا وجود للمسئولية الوزارية السياسية ، وكذلك لا يعرف النظام المجلسى والتي تأخذ به دولة سويسرا نظام المسئولية التضامنية للوزراء حيث ان البرلمان هو من يقوم بتعيين الوزراء ويملك اقالتهم .فأعضاء مجلس الاتحاد لا يتلقون ولايتهم من الشعب بل من البرلمان .

للمزيد راجع د/ سيد رجب السيد : المسئولية الوزارية فى النظام السياسية المعاصرة مقارنة بالنظام السياسي الإسلامي رسالة دكتوراه حقوق القاهرة ١٩٨٦ ص ٢٢١، ٢٥٢

(٤) من خصائص الوزارة فى النظام البرلماني : اولا: استناد الوزارة الى ثقة البرلمان- ثانيا: الوزارة أداه للحكم ثالثا: تجانس وتضامنية الوزارة

د/ابراهيم عبد العزيز شيحا: وضع السلطة التنفيذية (رئيس الدولة –الوزارة) فى الأنظمة السياسية المعاصرة منشاة المعارف الإسكندرية ٢٠٠٦ .ص ٤٢

د/على عبد القادر مصطفى : الوزارة في النظام الإسلامي وفي النظم الدستورية المعاصرة ، رسالة دكتوراه ، كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، سنة ١٩٧٥ ص ٢٨٥

الفهرس

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
موضوع البحث	٢
أهمية البحث	٥
منهج البحث	٨
نطاق البحث	٩
خطة البحث	٩
فصل تمهيدي	١١-٥٩
تعريف الوزير اختصاصاته ونشأة المسئولية السياسية والجنائية للوزراء	
المبحث الاول: تعريف الوزير واختصاصاته.	١٢
المطلب الاول :تعريف الوزير	١٤
الفرع الاول : الوزير لغة	١٤
الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للفظ الوزير	١٥
المطلب الثاني : اختصاصات الوزير.	٢١
الفرع الاول: الاختصاصات السياسية للوزير	٢٦
الفرع الثاني : الاختصاصات الإدارية للوزير	٢٨
المبحث الثاني: الجذور التاريخية للمسئولية السياسية والجنائية للوزراء.	٣٠
المطلب الأول : نشأة المسئولية الجنائية للوزراء ، فى مرحلة سابقة على المسئولية السياسية فى بريطانيا	٣٠
المطلب الثاني :المسئولية الجنائية للوزراء فى فرنسا.	٣٨
المطلب الثالث: نشأة المسئولية الجنائية للوزراء فى مصر.	٤١
المطلب الرابع : مفهوم المسئولية الجنائية الوزارية	٤٤
المبحث الثالث: نشاه المسئولية السياسية للوزراء	٤٥
المطلب الاول: نشأة المسئولية السياسية الوزارية فى بريطانيا	٤٥
المطلب الثاني : نشأة المسئولية السياسية للوزراء فى فرنسا	٤٩
المطلب الثالث: نشأة المسئولية السياسية للوزراء فى مصر	٥٣
المطلب الرابع : مفهوم المسئولية السياسية الوزارية	٥٧
الباب الأول: الجوانب التنظيمية للمسئولية السياسية والجنائية الوزارية	٦٠ -٢١٧

الفصل الأول: أنواع المسئولية السياسية الوزارية	**٦٣-١٠١**
المبحث الاول : المسئولية السياسية الوزارية الفردية .	٦٦
المطلب الاول: مفهوم المسئولية السياسية الفردية للوزير.	٦٧
المطلب الثاني: الموضوعات التى ترد عليها المسئولية الفردية للوزراء	٦٩
اولا: مراعاة الالتزام بقاعدة السرية .	٧٠
ثانيا: مراعاة الوزير لأخلاقيات المنصب العام .	٧١
ثالثا: عدم التضارب بين الواجبات الرسمية والمصالح الخاصة .	٧٢
المطلب الثالث: الاثار المترتبة على مبدأ المسئولية الفردية.	٧٤
اولا : الاستقالة جزاء المسئولية الفردية .	٧٥
ثانيا: التعديل الوزاري	٨٠
المبحث الثاني : المسئولية السياسية الوزارية التضامنية	٨٣
المطلب الأول: مفهوم المسئولية التضامنية	٨٤
المطلب الثاني : مبادئ المسئولية التضامنية .	٨٧
الفرع الاول: مبدأ الثقة	٨٧
الفرع الثاني : مبدأ السرية	٨٨
الفرع الثالث: الإجماع	٩٢
المطلب الثالث : الالتزامات المترتبة علي المسئولية التضامنية للوزراء	٩٣
اولا : الدفاع عن السياسة العامة للوزارة	٩٣
ثانيا : الامتناع عن أي عمل يؤدي إلي إحراج الوزارة	٩٥
ثالثا : وجوب التصويت	٩٧
رابعا : المحافظة علي أسرار الوزارة	٩٧
المبحث الثالث : خصائص المسئولية السياسية الوزارية	٩٩
أولا : تحقق المسئولية لا يستلزم ثبوت خطأ سياسي	٩٩
ثانيا : المسئولية السياسية تشمل رقابة المشروعية ورقابة الملائمة	١٠٠
ثالثا : المسئولية السياسية ليست مسئولية شخصية	١٠١
رابعا : المسئولية السياسية لا يمكم أثارتها لاحقا	١٠١
الفصل الثاني: وسائل الرقابة البرلمانية على الوزارة فى النظام البرلماني	**١٠٢-١٦٣**
المبحث الأول : السؤال	١٠٨
تعريف السؤال البرلماني	١١٠

شروط الاسئلة.	١١٢
تحويل السؤال .	١١٤
طبيعة الحق فى السؤال.	١١٦
سقوط الأسئلة .	١١٧
مصير السؤال	١١٧
أهمية السؤال فى تحريك المسئولية السياسية للوزراء.	١١٩
المبحث الثاني: التحقيق البرلماني	١٢٢
تعريفة وأهميته	١٢٢
سلطات لجان التحقيق	١٣٠
أهميته التحقيق البرلماني ودورة في تحريك المسئولية الوزارية.	١٣٤
المبحث الثالث : الاستجواب	١٣٩
المطلب الاول : نشأة وتعريف الاستجواب.	١٤٠
الفرع الاول : نشاه الاستجواب	١٤٠
الفرع الثاني : تعريف وشروط الاستجواب	١٤٢
اولا : تعريف الاستجواب	١٤٢
ثانيا : شروط الاستجواب	١٤٥
المطلب الثاني : عوارض الاستجواب	١٥٣
أولا: استرداد الاستجواب	١٥٣
ثانيا: سقوط الاستجواب	١٥٤
ثالثا : أسبقية الاستجواب	١٥٦
رابعا : ضم الاستجواب	١٥٦
خامسا : اثر الاستجواب	١٥٧
المبحث الرابع : طلب سحب الثقة	١٦١
الفصل الثالث: القواعد الموضوعية للمسئولية الجنائية للوزراء	١٦٤ -٢١٧
المبحث الأول : المخاطبين بأحكام المسئولية الجنائية للوزراء .	١٦٧
المطلب الاول : الصفة الوزارية .	١٦٨
المطلب الثاني : مدى خضوع الوزير السابق للمسئولية الجنائية للوزراء .	١٧٣
الفرع الاول: فى فرنسا	١٧٣
الفرع الثاني : في مصر .	١٧٤

رأى المحكمة العليا (الدستورية العليا حاليا)	١٧٤
رأي محكمة جنايات القاهرة	١٧٤
رأي محكمة النقض	١٧٦
موقف الفقه	١٧٧
الوضع فى ظل التعديل الدستوري لعام ٢٠١٤	١٨٠
المبحث الثاني : الجرائم التي تندرج تحت المسئولية الجنائية للوزراء	١٨١
المطلب الاول : ورود الجريمة فى التشريع الخاص المنظم لتلك المسئولية	١٨١
الوضع فى فرنسا.	١٨١
الوضع فى مصر	١٨٢
التعديل الدستوري لعام ٢٠١٤	١٨٨
المطلب الثاني: اتصال الجريمة بعمل الوزراء الوظيفي	١٨٩
المبحث الثالث : مدى دستورية افراد الوزراء بمحكمة خاصة .	١٩٢
المطلب الاول: الاتجاه المؤيد لإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء	١٩٢
المطلب الثانى: الاتجاه الرافض لإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء	١٩٤
الترجيح بين الاتجاهين	١٩٥
راى الباحث	١٩٩
المطلب الثالث :محكمة الوزراء بين الاختصاص المنفرد والمشترك	٢٠٠
الفرع الأول : الاختصاص المنفرد لمحكمة الوزراء فى فرنسا	٢٠٠
الفرع الثاني : الاختصاص المشترك لمحكمة الوزراء فى مصر	٢٠٥
أولا: الوضع فى ظل دساتير العهد الملكي.	٢٠٦
ثانيا: الوضع فى ظل دساتير النظام الجمهوري	٢٠٦
موقف القضاء من مسالة الاختصاص المشترك لمحكمة الوزراء	٢٠٧
موقف الفقه	٢٠٨
الراى الأول : الاختصاص المانع لمحكمة الوزراء	٢٠٨
الراى الثاني : الاختصاص المشترك بين محكمة الوزراء والمحاكم العادية	٢٠٩
الترجيح بين الرأيين	٢١٠
الوضع فى التعديل الدستوري لعام ٢٠١٤	٢١١
الباب الثاني: الجوانب التطبيقية للمسئولية السياسية والجنائية للوزراء.	٢١٨-٣٦٥
الفصل الاول :وسائل تحريك المسئولية السياسية للوزراء	٢٢٠-٢٨٢

المبحث الأول: إثارة المسئولية السياسية الوزارية فى بريطانيا	٢٢٢
المطلب الاول: طلب الثقة	٢٢٤
المطلب الثانى : اقتراح اللوم	٢٢٨
المطلب الثالث: مدى فاعلية المسئولية السياسية للوزراء فى بريطانيا.	٢٣١
المبحث الثانى : تحريك المسئولية السياسية للوزراء فى فرنسا.	٢٣٥
المطلب الأول : المسئولية السياسية للحكومة امام رئيس الجمهورية	٢٣٧
المطلب الثاني : طلب الثقة	٢٤٠
الفرع الأول : طلب الثقة حول برنامج الحكومة	٢٤١
الفرع الثاني : طلب الثقة حول بيان السياسة العامة للحكومة	٢٤٣
الفرع الثالث : طلب الثقة حول مشروع قانون أو نص قانوني	٢٤٤
المطلب الثالث: اقتراح اللوم (سحب الثقة)	٢٤٦
المطلب الرابع : مدى تطبيق قواعد المسئولية السياسية الوزارية فى الدستور الحالى لعام١٩٥٨م.	٢٥٠
المبحث الثالث: تطبيق المسئولية السياسية الوزارية فى مصر	٢٥٦
المطلب الاول : المسئولية السياسية الوزارية امام رئيس الجمهورية	٢٥٧
الفرع الاول : تحريك المسئولية الفردية	٢٥٨
الفرع الثانى : تحريك المسئولية التضامنية .	٢٦٠
المطلب الثانى: المسئولية السياسية الوزارية امام البرلمان .	٢٦٣
الفرع الاول : تحريك المسئولية السياسية بناء على مبادرة من اعضاء البرلمان	٢٦٤
الفرع الثانى: تحريك المسئولية السياسية بناء على مبادرة من الحكومة	٢٦٩
المطلب الثالث: مدى فاعلية المسئولية السياسية للوزراء فى مصر.	٢٧١
الفرع الاول : المعوقات المرتبطة بوسائل الرقابة البرلمانية.	٢٧١
الفرع الثاني : المعوقات السياسية لتطبيق قواعد المسئولية الوزارية.	٢٧٦
اولا: الدور المحورى الذى يلعبة رئيس الجمهورية فى النظام السياسي المصري	٢٧٦
فى ظل التعديل الدستوري لعام ٢٠١٤	٢٧٧
ثانيا: تغير وظيفة عضو مجلس الشعب من تشريعية الى خدمية. فى ظل دستور ١٩٧١	٢٧٨
ثالثا: استخدام وسائل للضغط على المعارضة فى البرلمان	٢٧٩
رابعا: اقالة الوزير تجنبا لاثارة المسئولية السياسية التضامنية للحكومة.	٢٨٠

خامسا : حل مجلس الشعب فى غير الحالات المصرح بها وغياب الدور الرقابي للبرلمان	٢٨٠
الفصل الثاني: ضوابط واجراءات المحاكمة الجنائية للوزراء	**٢٨٣-٣٦٥**
المبحث الاول: السلطة التى تملك توجيه الاتهام للوزراء	**٢٨٥**
المطلب الاول: سلطة توجيه الاتهام إلى الوزراء فى فرنسا	**٢٨٦**
الفرع الاول: الإجراءات المقررة لمباشرة اقتراح اتهام الوزراء فى فرنسا	٢٨٨
الفرع الثانى: دور الافراد العاديين فى توجية الاتهام	٢٩٠
المطلب الثاني : سلطة توجيه الاتهام للوزراء فى مصر	**٢٩٢**
الفرع الاول: توجية الاتهام (الإحالة) من رئيس الجمهورية	٢٩٤
الفرع الثانى: الاتهام الموجة من مجلس الشعب.	٢٩٥
الفرع الثالث: النيابة العامة	٣٠٠
الفرع الرابع : المدعي المدني ودوره في تحريك الدعوي الجنائية	٣٠١
الوضع فى دستور ٢٠١٢	٣٠٢
رابعا: الوضع فى ظل التعديل الدستوري لعام ٢٠١٤	٣٠٣
اولا: جريمة الخيانة العظمى	٣٠٤
ثانيا: توجيه الاتهام فى الجرائم الاخرى	٣٠٤
المبحث الثاني : تحقيق الاتهام	٣٠٥
المطلب الأول :الجهة المختصة بالتحقيق مع الوزراء في فرنسا دستور ١٩٥٨	٣٠٦
المطلب الثاني : الجهة المختصة للتحقيق مع الوزراء في مصر	٣٠٨
الوضع في ظل دستور ١٩٢٣	٣٠٨
الدساتير اللاحقة	٣٠٩
التعديل الدستورى لعام ٢٠١٤	٣١٠
المطلب الثالث: موقف المشرع الفرنسي والمصري من الجمع بين العضوية الوزارية والحصانة البرلمانية	٣١١
المبحث الثالث : محاكمة الوزراء	٣١٥
المطلب الاول : الاطار التنظيمي لمحكمة الوزراء	٣١٧
الفرع الاول : تشكيل محكمة الوزراء	٣١٧
أولا : فى فرنسا .	٣١٧
ثانيا : فى مصر	٣١٩

ثالثا : رئاسة المحكمة	٣٢١
رابعا: محكمة الوزراء بين الدائمية والتأقيت	٣٢٢
خامسا : ضمانات أعضاء المحكمة	٣٢٤
الفرع الثاني : الإجراءات أمام محكمة الوزراء	٣٢٥
أولا: اتصال الدعوى بالمحكمة	٣٢٥
في ظل التعديل الدستوري لعام ٢٠١٤	٣٢٧
ثانيا : الادعاء أمام محكمة الوزراء	٣٢٨
راى الباحث	٣٢٨
التعديل الدستوري لعام ٢٠١٤	٣٢٩
ثالثا: قلم كتاب المحكمة	٣٢٩
رابعا: إجراءات المحاكمة	٣٣٠
التعديل الدستوري لعام ٢٠١٤	٣٣٠
خامسا: نطاق ولاية محكمة الوزراء	٣٣٠
سادسا: حضور المتهم و الدفاع عنة	٣٣٣
الفرع الثالث: احكام محكمة الوزراء	٣٣٤
التعديل الدستوري لعام ٢٠١٤	٣٣٥
أولا: العقوبات التي توقعها محكمة الوزراء وفق قانون ١٩٥٨/٧٩	٣٣٦
عقوبات أصلية	٣٣٦
عقوبات تبعية وجوبيه	٣٣٦
عقوبات تكميلية (جوازيه)	٣٣٧
ثانيا : جواز الطعن على أحكام محكمة الوزراء	٣٣٧
ثالثا: العفو عن العقوبات الصادرة عن محكمة الوزراء	٣٣٩
رابعا: سقوط الدعوى الجنائية عن جرائم الوزراء	٣٣٩
خامسا: الادعاء المدني امام محكمة الوزراء	٣٤٠
راى الباحث	٣٤٤
المطلب الثانى :مدى فاعلية نظام مسئولية الوزراء الجنائية	٣٤٥
الفرع الاول : نماذج تطبيقية للمسئولية الجنائية للوزراء	٣٤٥
تطبيقات مسئولية الوزراء الجنائية في فرنسا	٣٤٦
تطبيقات مسئولية الوزراء الجنائية في مصر	٣٤٩

الفرع الثاني : مدى فاعلية قواعد المسئولية الجنائية للوزراء	٣٦١
الخاتمة والتوصيات	٣٦٦
المراجع	٣٧٥
المؤلفات العامة والمتخصصة	٣٧٦
المراجع الأجنبية المترجمة إلي العربية	٣٨٦
الرسائل	٣٨٦
المراجع الاجنبية	٣٩٠
الدوريات	٣٩٩
الفهرس	٤٠٣